مؤسسات العولمة الاقتصادية

في هذه المحاضرة نركز على ثلاث منظمات دولية تعتبر ركائز العولمة الاقتصادية و هي : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، و منظمة التجارة العالمية .

أولاً : صندوق النقد الدولي :

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا عضوا. وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها.

للسندوق ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء. ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين

-يعتمد الصندوق على الرقابة للحفاظ على الاستقرار ومنع الأزمات في النظام النقدي الدولي. وتتمثل الرقابة في حوار منتظم بشأن السياسات مع حكومات البلدان الأعضاء لتقييم الأوضاع الاقتصادية وتقديم توصيات بشأن السياسات التي تسمح لها بتحقيق النمو المستدام. ومن خلال الرقابة، يتابع الصندوق أيضا التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية

-إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي تقديم القروض والمساعدة المالية الميسرة للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات.

-يقدم الصندوق أنشطة لتنمية القدرات، وهي مساعدات فنية وتدريبية للمسؤولين الحكوميين تهدف إلى معاونة البلدان الأعضاء على تدعيم المؤسسات الاقتصادية وتحسين الإحصاءات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات في مجالات مثل الإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصراف، والرقابة على النظام المالي وتنظيمه، والأطر التشريعية. كذلك يقدم الصندوق المشورة للبلدان الأعضاء بشأن السياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية، ورفع مستويات المعيشة

ثانياً: مجموعة البنك الدولي: تتضمن مجموعة البنك الدولي المؤسسات التالية :

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، منتجات مالية ومشورة بشأن السياسات لمساعدة البلدان على الحد من الفقر وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من النمو المستدام لتصل إلى جميع شعوب وأفراد هذه البلدان.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات وإدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

2 -المؤسسة الدولية للتنمية: هي ذراع البنك الدولي المعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، التي أنشئت في عام 1960، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض معفاة من الفائدة، أو بفائدة منخفضة (تسمى "اعتمادات") ومنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

وتكمل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير. تدعم المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنمائية التي تمهد الطريق نحو تحقيق المساواة، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية. وتعد المؤسسة من أكبر مصادر المساعدات المقدمة إلى بلدان العالم الأكثر فقراً.

و قبل التطرق لباقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي نتطرق لمشاريع البنك الدولي و انواع التمويل المقدم

أ-مشاريع البنك الدولي:

تستهدف مشاريع البنك الدولي وعملياته مساندة إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. وتدور الإستراتيجيات التي تضعها البلدان حول مجموعة متنوعة من الإصلاحات والاستثمارات التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين أحوال الناس المعيشية. من توفير التعليم للجميع إلى تعبيد الطرق، ومن توفير رعاية صحية جيدة إلى تحسين نظم الحكم الرشيد وتحقيق

النمو الاقتصادي الذي يشمل الجميع. وبالتوازي مع ذلك، يسعى البنك جاهداً لتوفير ما يقدمه من مساعدات مع أولويات البلد المعني، ومواءمة برنامجه لتقديم المعونات مع هيئات المعونة الأخرى بغرض تعزيز فاعلية المعونات.

ب- **التمويل:** يقوم البنك الدولي بتمويل البرامج الحكومية لدعم تحقيق أهداف التنمية في الدولة ، ودعم الإصلاحات السياسية والمؤسسية للحكومات. كما يقوم بتمويل المشاريع العامة لبناء البنية التحتية المادية والاجتماعية ، وتطوير القدرات المؤسسية.

ج-أنواع التمويل:

- يوفر تمويل مشاريع الاستثمار التمويل للحكومات للأنشطة التي تنشئ البنية التحتية المادية / الاجتماعية اللازمة للحد من الفقر وخلق التنمية المستدامة.
- يوفر تمويل سياسة التنمية دعم الميزانية للحكومات من اجل برنامج السياسات والإجراءات المؤسسية للمساعدة في تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر.
- يربط البرنامج من أجل النتائج صرف أموال البنك الدولي مباشرة بتحقيق نتائج محددة ، مما يساعد البلدان على تحسين تصميم وتنفيذ برامج التنمية الخاصة بها وتحقيق نتائج دائمة من خلال تقوية المؤسسات ، وتعزيز الأنظمة ، وبناء القدرات.

3- **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشئت سنة 1956 لاقراض القطاع الخاص مباشرة دون الحاجة الى ضمان الحكومات و ذلك بهدف ايجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية .

4- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)** هي عضو في مجموعة البنك الدولي. تتمثل مهمتها في تعزيز الاستثمار العابر الحدود في البلدان النامية من خلال توفير الضمانات (التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين.

تحمي ضماناتها الاستثمارات من المخاطر غير التجارية ويمكن أن تساعد المستثمرين في الوصول إلى مصادر التمويل بشروط وأحكام مالية محسنة. تستمد الوكالة قوتها الفريدة من مجموعة البنك الدولي ومن هيكلها كمنظمة دولية تضم مساهمها معظم دول العالم. وهذا يمكنها من توفير مظلة ردع ضد الإجراءات الحكومية التي يمكن أن تعطل المشاريع ، وتساعد في حل النزاعات بين المستثمرين والحكومات. كما تضيف قيمة من خلال قدرتها على تزويد العملاء بمعرفة واسعة بالأسواق الناشئة وأفضل الممارسات الدولية في الإدارة البيئية والاجتماعية.

5- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** هو المؤسسة الرائدة في العالم المكرسة لتسوية نزاعات الاستثمار الدولية. لديها خبرة واسعة في هذا المجال ، بعد أن أدارت غالبية حالات الاستثمار الدولية.

وقد اتفقت الدول على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار كمنتدى لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في معظم معاهدات الاستثمار الدولية وفي العديد من قوانين وعقود الاستثمار.

ثالثا : منظمة التجارة العالمية:

الهدف العام لمنظمة التجارة العالمية هو مساعدة أعضائها (164 عضوًا منذ 29 يوليو 2016) على استخدام التجارة كوسيلة لرفع مستويات المعيشة ، وخلق فرص العمل وتحسين حياة الناس. تدير منظمة التجارة العالمية النظام العالمي لقواعد التجارة وتساعد البلدان النامية على بناء قدرتها التجارية. كما يوفر منتدى لأعضائه للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية وحل المشكلات التجارية التي يواجهونها مع بعضهم البعض.

المبادئ الأساسية لعمل WTO:

-عدم التمييز Non-discrimination : لا ينبغي لأي بلد أن يميز بين شركائه التجاريين ، ولا ينبغي أن يميز بين منتجاته أو خدماته أو مواطنيه والأجانب.

-تحرير التجارة: يعد خفض الحواجز التجارية طريقة واضحة لتشجيع التجارة ؛ تشمل هذه الحواجز الرسوم الجمركية (أو التعريفات) وتدابير مثل حظر الاستيراد أو الحصص ، التي تقيد الكميات بشكل انتقائي.

-القدرة على التنبؤ والشفافية: يجب على الشركات الأجنبية والمستثمرين والحكومات أن يكونوا واثقين من أن الحواجز التجارية لن يتم رفعها بشكل تعسفي. مع الاستقرار والقدرة على التنبؤ ، يتم تشجيع الاستثمار ، ويتم إنشاء الوظائف ويمكن للمستهلكين الاستمتاع بشكل كامل بمزايا المنافسة - مثل زيادة الاختيار وانخفاض الأسعار.

-المنافسة العادلة: تثبيط الممارسات "غير العادلة" ، مثل دعم الصادرات وإغراق المنتجات بأقل من قيمتها العادية للحصول على حصة في السوق ؛ القضايا معقدة ، والقواعد تحاول تحديد ما هو عادل أو غير عادل وكيف يمكن للحكومات الرد ، لا سيما من خلال فرض رسوم استيراد إضافية محسوبة للتعويض عن الضرر الناجم عن التجارة غير العادلة.

-دعم البلدان الأقل نمواً : أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء منظمة التجارة العالمية هم من الاقتصادات النامية أو الذين يمرون بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات السوق. تمنحهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فترات انتقالية للتكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية ، وفي حالة اتفاقية تيسير التجارة ، توفر الدعم العملي لتنفيذ الاتفاقية.

-حماية البيئة

تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للأعضاء باتخاذ تدابير ليس فقط لحماية الصحة العامة والحيوانية والنباتية ولكن أيضًا لحماية البيئة. ومع ذلك ، يجب تطبيق هذه الإجراءات بنفس الطريقة على كل من الشركات الوطنية والأجنبية: يجب على الأعضاء عدم استخدام تدابير حماية البيئة كوسيلة لإدخال حواجز تجارية تمييزية.

-الشمول: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى بناء نظام تجاري أكثر شمولاً يسمح لمزيد من النشاطات النسوية والشركات الصغيرة بالمشاركة في التجارة وجني الفوائد الاقتصادية للتجارة العالمية.

-الشراكة: تحافظ منظمة التجارة العالمية على حوار منتظم مع المجتمع المدني والنقابات العمالية والجامعات ومجتمع الأعمال لتعزيز التعاون وبناء الشراكات. توفر مبادرة الحوارات التجارية لمنظمة التجارة العالمية والمنتدى العام السنوي منصة للمجتمع المدني ومجموعات الأعمال لمناقشة آخر التطورات في التجارة العالمية واقتراح طرق لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.

-التجارة الرقمية: تدرك منظمة التجارة العالمية الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية. يتم إجراء المراجعات الدورية لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية من قبل المجلس العام بناءً على تقارير من مختلف هيئات منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك ، تجري مجموعة من الأعضاء ذوي التفكير المماثل مفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية ، بهدف تطوير قواعد التجارة الرقمية العالمية والتصدي للتحديات التي تطرحها الفجوة الرقمية.

الأنشطة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية (وظائفها) هي:

- التفاوض على تخفيض أو إزالة العقبات التي تعترض التجارة (التعريفات الجمركية على الواردات ، والحواجز الأخرى أمام التجارة) والاتفاق على القواعد التي تحكم إدارة التجارة الدولية (مثل مكافحة الإغراق ، والإعانات ، ومعايير المنتجات ، وما إلى ذلك)

- إدارة ومراقبة تطبيق القواعد المنفق عليها لمنظمة التجارة العالمية للتجارة في السلع والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

- مراقبة ومراجعة السياسات التجارية لأعضاء ، وكذلك ضمان شفافية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية

- تسوية الخلافات بين الأعضاء فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقيات

- بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية في شؤون التجارة الدولية

- المساعدة في عملية انضمام حوالي 30 دولة ليست أعضاء بعد في المنظمة
- إجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر البيانات التجارية لدعم الأنشطة الرئيسية الأخرى لمنظمة التجارة العالمية
- شرح وتثقيف الجمهور حول منظمة التجارة العالمية ورسالتها وأنشطتها.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

الهيئة العليا لاتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري ، الذي يجتمع عادة كل عامين. يليه المجلس العام (عادة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ، وأحيانًا المسؤولون المرسلون من عواصم الأعضاء) ، والذي يجتمع عدة مرات في السنة في المقر الرئيسي بجنيف. يجتمع المجلس العام أيضًا بصفته هيئة مراجعة السياسة التجارية وهيئة تسوية المنازعات.

في المستوى التالي ، يقدم مجلس السلع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية تقارير إلى المجلس العام. تتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات العمل وفرق العمل مع الاتفاقات الفردية ومجالات أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية. يجوز لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية المشاركة في جميع المجالس واللجان ، باستثناء هيئة الاستئناف ولجان تسوية المنازعات واللجان متعددة الأطراف.

المراجع :

- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي
- الموقع الرسمي للبنك الدولي
- الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية